٥

البيان الأنور

في نقد الروض الأزهر

[الحلقة الخامسة]

من إعداد:
محمد بن عبد الرحمن صالحي الجزائري
غفر الله له ولوالديه وللمؤمنين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لسلوك منهج السلف، وجعلنا ممن ينصر الحق ويذب عن حياضه، ويدفع عن السنة تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين. والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد :

فهذه هي الوقفة الخامسة من "البيان الأنور في نقد الروض الأزهر"، أردنا بها أن تكون وقفةً جامعة لما سبق عرضه في الوقفات الأربع الماضية، نلخّص فيها أبرز ما قُرّر، ونكشف فيها مجمل ما أُبرِز من الخلل، تنبيهًا لطلاب العلم، ووفاءً بواجب البيان، وقيامًا بما يجب على من عرف شيئًا من الحق ألا يكتمه، اتقاءً للّبس، وإبراءً للذمة، من غير ادعاءٍ للمنزلة، ولا تعالٍ على أهل العلم، بل هو اجتهاد المقلّ، ونصيحة المحب.

وقد جعلنا هذه الوقفة بمثابة خاتمة مرحلية[1]، نُبرز فيها أهم التناقضات المنهجية والسلوكية التي وقع فيها صاحب "الروض الأزهر"، مما يدل على اضطراب ظاهر في التصور، وانحراف بين في التطبيق، واختلال في ضوابط النقد والانتصار .

١- ولما كانت المقالات الثلاث المعنونة بـ"الروض الأزهر" قد خُتمت بكلمة "يتبع"، فإنا لا نعدّ ما نحن فيه خاتمة مطلقة، بل هي وقفة إجمالية تُغني عن الإطالة وتكفي في المرحلة، مع احتفاظنا بحق الرد والتعليق إن جدّ جديد، أو ظهر مزيد من الباطل يُروّج له في صورة النصح والإصلاح.

ولسنا في هذا الموضع نكرر ما مضى حرفًا بحرف، وإنما نعيد عرض الأخطاء الكبرى تحت عناوين جامعة، ثم نفصلها في فقرات موجزة، توضح المقصود وتكشف الخلل، ليستبين سبيل المؤمنين، ويتضح الحق لمن خفي عليه وجه الصواب.

نسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن يُظهر الحق ويُبطل الباطل، وأن يجعلنا من أنصار السنة، الذّابين عنها، المتحلين بآدابها في الخلاف والرد، وأن يرزقنا الصدق والإخلاص في القول والعمل، والثبات على منهج السلف حتى نلقاه، إنه سميع قريب مجيب. وصلى الله وسلم على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

مدينة عين مران بولاية الشلف

في: ٢٦ من ذي الحجة ١٤٤٦

خامسًا: تناقضُ المقال وفساد المثال.

من الثوابت الراسخة في منهج السلف الصالح أن النصح وبيان الخطأ الواقع في الدين من أوجب الواجبات وأشرف القربات، لما فيه من حفظٍ للدين، وصيانةٍ للحق، ودفعٍ للباطل. وقد دلّت على ذلك نصوص الشرع، وجرت عليه سيرة الأئمة، فإن الإنكار على المخطئ إنما يكون بالبيان العلمي الموزون، والتوجيه الرشيد، بعيدًا عن الأهواء والانفعالات، طلبًا للإصلاح لا التشفي، وابتغاءً للحق لا الانتصار للنفس.

وهذا الأصل الأصيل قد أكد عليه الشيخ عبد المجيد جمعة نفسه في غير موضع، لا سيما في فتنة "الاحتواء" و"فتنة الدكتور فركوس"، ولا زال يحثّ أتباعه –في ردهم على الشيخ لزهر شفاه الله تعالى– بأن يكون الردّ "بأدب وعلم"[1]، مما يدل على أنه يدرك قيمة النقد العلمي وضوابطه، وأنه لا يُقبل في مقام النصح إلا ما كان مبنيًّا على الحجة والبرهان، بعيدًا عن التشويش والبهتان. قال شيخ الإسلام ابن تيمية–رحمه الله تعالى–[2]:"والمقصود أن هذه الأمة – ولله الحمد – لم يزل فيها من يتفطن لما في كلام أهل الباطل من الباطل ويرده. وهم لما هداهم الله به يتوافقون في قبول الحق ورد الباطل رأيا ورواية من غير تشاعر ولا تواطؤ".

١– انظر في المرفقات [ص١٨].

وهنا وقفةُ تعجّب! فإنّ الناظر في الروض الأزهر لا يكاد يجد فيه لا علمًا راسخًا، ولا أدبًا رفيعًا، بل هو مزيجٌ من التهجُّم، وسوء الظن، وسوء الأدب .فكيف ينهى الرجل أتباعه عن خُلُقٍ، وهو أوّلُ من يأتيه؟! أليس من تمام المروءة أن يبدأ المرء بنفسه؟! ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾. وصدق القائل :لا تَنهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مثلَهُ *** عارٌ عليكَ إذا فعلتَ عظيمُ

٢– مجموع الفتاوى [٩/٢٣٣].

ومن هذا المنطلق، لم يكن أحد ليتوقّع من الشيخ جمعة أن يلتزم الصمت حيال ما نُسب إليه من موقفٍ خطير، يتعلّق بقضية أخذ الإجازات عن بعض أهل البدع، بل كان المنتظر منه أن يُخرِج بيانًا رصينًا يجلّي فيه وجه الحق، ويدفع به ما لُصق به من تهمةٍ أو تأويل. خصوصًا وقد صدرت عنه تصريحات صوتية واضحة في جلسة مع الإخوة من سوق أهراس، تقرّ فيها تلك المواقف المنسوبة إليه، مما جعل الحاجة إلى بيانٍ علمي أوكد، وانتظار الناس له أشدّ.

لكن المفاجأة كانت حين أطلق مقاله المسمّى"الروض الأزهر"، في ثلاث حلقات متتالية، فإذا به يخالف التوقع، وينكص عن المنهج الذي نادى به، فجاء مقاله محشوًّا بالتدليس والإيهام، مشحونًا بالمغالطات والتناقضات، حافلًا بجملة من الأخطاء المنهجية والسلوكية التي لم تكن معروفة عنه من قبل، مما أحدث صدمةً عند كثير من القرّاء، وفتح أبواب الحيرة والالتباس، وهو ما لا يليق بمَن يُنتظر منه الذبُّ عن المنهج السلفي والدفاع عن حَمَلَته.

فإنّ من تمام النصح، وصدق البلاغ، أن تُعرض الأخطاء على وجهٍ يُظهر الحق، ويكشف الخلل، لا سيما إذا صدرت من شخصٍ يلبس ثوب النُّصح، ويتصدَّر للدعوة، ثم هو يقع في ما يناقض الأصول التي يدعو الناس إليها. ولا يقدح في ذلك كون الرادّ صغيرَ السن أو محدودَ المنزلة، والمردود عليه كبيرَ القدر أو واسعَ العلم، فإنّ الحقّ يُقبَل ممن جاء به، كائناً من كان .

قال العلّامة إسحاق بن أَحمدَ بن مُحَمَّد بْنِ غَانِمٍ العَلْثِيّ –رحمه الله تعالى– في إنكاره على ابن الجوزي: " وَلَا يَغُرُّكَ كَثْرَةُ اطِّلَاعِكَ عَلَى العُلُوم" فَرُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ "وَ"رُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَا فِقْهَ لَهُ"، وَ"رُبَّ بَحْرٍ كَدِرٍ وَنَهْرٍ صَافٍ"، فَلَسْتَ بِأَعْلَمِ من

رسول الله ﷺ، وقد قال له عمر ﷺ: "أتصلي على ابن أُبيّ؟!"، فأنزل الله: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا﴾

وَلَوْ كَانَ لَا يُنْكِرُ مَنْ قَلَّ عِلْمُهُ علَى مَنْ كَثُرَ عِلْمُهُ إِذًا لَتَعَطَّلَ الأَمْرُ بِالمَعْرُوفِ، وَصِرْنَا كَبَنِي إِسْرَائِيْلَ حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ﴾ بَلْ يُنْكِرِ المَفْضُوْلُ عَلى الفَاضِلِ، وَيُنْكِرُ الفَاجِرُ عَلى الوَلِيّ، عَلَى تَقْدِيْرِ مَعْرِفَةِ الوَلِيّ، وَإِلَّا فَأَيْنَ العَنْقَاءَ لَيُطْلَبَ؟ وَأَيْنَ السَّمَنْدَلُ[1] لِيُجْلَبَ؟ "[2]

وقد تأملتُ ما خطّه الشيخ جمعة في مقاله المذكور، فوجدته حافلًا بجملة من الأخطاء – المنهجية والسلوكية – التي تستوجب البيان، وتقتضي الكشف، ليُعلَم مقدار الخلل، ويُفرَّق بين غِرار الحق وبريق التلبيس. ولم يكن القصد من هذه الوقفة تتبّع كل ما صدر عن الشيخ من زلات وهفوات، فهذا ما لا يتسع له المقام، وإنما أردنا الاقتصار على ما ورد في "الروض الأزهر" وحده[3]، لكونه مدار النزاع ومحل الإشكال، راجين أن يكون ذلك عونًا للناظر على التمييز بين البيان والتدليس، وبين منطق الحجة وصوت الهوى، فإن الحق أبلج، والباطل لجلج، والله المستعان.

١- قال الزَّبِيْدِيُّ: السَّمَنْدَلُ: كَسَفَرْجَلٍ، أَهْمَلَهُ الجَوْهَرِيُّ، وَقَالَ أَبُو سَعِيْدٍ: طَائِرٌ بِالهِنْدِ لَا يَحْتَرِقُ بِالنَّارِ، وَيُقَالُ فِيْهِ أَيْضًا: السَّبَنْدَلُ بِالبَاءِ، عَنْ كُرَاعٍ. تَاج العَرُوْسِ (سَمَنْدَلَ). ويُراجع: لِسَانُ العَرَبِ، والحيوان [٦/ ٤٣٤].

٢- الذيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب الحنبلي [٣/٤٤٧].

٣- ومع ذلك، فنحن لم نُحطْ به إحاطةً تامّة، ولم نتتبّع كلماته كلمةً كلمة، فإنّ هذا يطول، ويُخرجنا عن مقصودنا، ويحوّل النقد إلى استقصاءٍ لا ينتهي. ولذلك آثرنا الاقتصار على المواضع البارزة من التدليس والتحريف، وما تعلّق منها بالأخطاء الكبرى؛ إذ لو أردنا استيعابها كلّها لما وسعتنا المجلدات.

وليس يخفى أن أول ما يُؤخذ على هذه المقالة عنوانُها نفسه؛ فإنّ تسميتَها بـ"الروض الأزهر" مجانبةٌ للحقيقة، ومفارقةٌ للواقع؛ إذ لم يكن روضًا يفوح بعطر العلم والعدل، ولا أزهرَ يتلألأ بنور الإنصاف والمنهج، بل هو في حقيقته بُستانٌ من الشوك، تتناثر منه رياح الهوى، وتفوح منه روائح الغلوّ والتعدّي والخصومة المُبطَّنة.

فلا حُسنَ عرضٍ، ولا صدقَ لهجة، ولا وَرَعَ في النقل، ولا أمانةَ في النِّسبة؛ بل اجتمع فيه انحرافُ المنهج، وسوءُ المقصد، والتخليطُ في التأصيل، فكان المقال أشبهَ ما يكون بنقضٍ مأزومٍ لا نُصحٍ مأمول، ونقدٍ مشوبٍ بأحقادٍ قديمة، يُلفّ في عبارات النُّصح، ويُغلف بأغلفة "الغيرة" على المنهج، كما سيأتي بيانه فيما يلي من عرضٍ مفصّلٍ لجملةٍ من الأخطاء والتجاوزات.

١. مُصاحبةُ أهلِ البدع:

خالف الشيخ عبد المجيد جمعة في مقاله أصلًا راسخًا من أصول السلف في معاملة أهل البدع، وهو أصلٌ قرّره الأئمة جيلًا بعد جيل، وعليه درج العلماء الربانيون في كل عصر ومصر، ألا وهو الهجرُ والتحذير من أهل الأهواء، والزجرُ عن مجالستهم ومخالطتهم، صيانةً للدعوة، وحفاظًا على نقاء المعتقد، واتقاءً لعدوى الانحراف وميل القلوب عن الجادة.

فإنَّ المجالسة عنوان الموافقة، والجلوس مظنّة التزكية، والتبسّط في الأخذ عنهم بابٌ لتمييع الحدود التي رسمها أئمة السُّنة بدقة وورع .ولئن كان الناس ينتظرون من مقالٍ خُصِّص للدفاع والتوضيح –كما يدل عليه عنوانه وصنيعه– أن يتضمَّن تراجعًا صريحًا، واعتذارًا واضحًا عن المجالس التي عُقدت مع بعض رموز البدعة، وأُخذت

منهم الإجازات العلمية، فإن "الروض الأزهر" جاء بخلاف ذلك تمامًا؛ إذ لم نَرَ فيه أثرًا لندم، ولا أمارةً على رجوع، بل كان المقال في جملته تثبيتًا للموقف الخاطئ، ومكابرةً تُكذِّب ما عُرف من منهج الشيخ في مواضع سابقة من الشدّة على أهل البدع، والدعوة إلى المفاصلة معهم.

٢. ركوبَه منهجَ التمييعِ بالاعتذار للمنحرفين:

لم يقتصر الشيخ عبد المجيد جمعة على مجرّد الصمت عن انحرافات بعض المنتسبين إلى الدعوة، بل تجاوزهُ إلى مرحلةٍ أشدّ خطرًا، حين شرع في التماس الأعذار لهم، والدفاع عنهم بأساليب يُشمّ منها رائحة التمييع والتلبيس، لا رائحة الإنصاف والغيرة على المنهج. فبدل أن يكون المقال موقفًا فاصلاً، وبيانًا يُبرّئ الدعوة مما علق بها من شوائب الانحراف، إذا به يُسهم في زيادة الغبش، وتوسيع دائرة الالتباس، وتذويب المعالم التي ظل السلف يرفعونها صريحةً نقيّة.

ولعلّ من أوضح الأمثلة على هذا المنحى قوله في الدفاع عن المدعو "طالب زكريا" . بعد أن انتشر له مقطعٌ يُظهره يرقص في الطرقات مع الأطفال احتفالًا بالمولد . إنّ فعله هذا «لا يُعدّ رقصًا، بل كان مداعبةً للصبيان!».[١]

- فيا سبحان الله! أنُعذَر بمثل هذا التأويل الساذج من أصبح يرقص في الموالد؟
- وأيُّ غيرة على المنهج تُسَوِّغ تبرير مثل هذه الانحرافات الواضحة؟
- بل أيّ صدق في النُّصح يُلبِس المنكر لبوس البراءة ؟!

١- (اضغط هنا للاستماع إلى تبرير الشيخ جمعة لانحراف الصوفي زكريا طالب الحلبي).

إنّ هذا اللونَ من الاعتذار لا يُعبّر عن حكمة، ولا عن حُسن ظنّ، بل هو من جنس ما ذمّه أئمة السلف فيمن يُزيّن الباطل، ويلبس على العامة أمرهم، ويُلبّس مواقف المحدثين بأغلفة ظاهرها الرحمة وباطنها التمييع.

وهكذا يصبح الخلط سبيلاً، والتشويش منهجًا، والحقّ ضحيةً في سوق المجاملات. وما هكذا كانت طريقة الأئمة، فإنهم كانوا في مثل هذه المواضع شديدي الوضوح، عظيمي الصرامة، يدفعون الشبهات، ويكشفون الزيوف، ولا يرضَون في دين الله المداهنة ولا المداراة. فكيف يُقبل بعد ذلك هذا التلطف المريب، والتماس الأعذار التي لا تقوم على دليل، بل تفتح أبواب الفتنة وتُربك أتباع المنهج، وتطعن في صدق المواقف وثباتها؟!

٣. تهوينُهُ من خطرِ الأخذِ عن أهلِ البدع:

من مواضع الخلل المنهجي في مقال الروض الأزهر تهوينُ الشيخ عبد المجيد جمعة من خطر التلقّي عن أهل البدع، وهو ما كان يَعُدّه في السابق من أبواب الانحراف الكبرى التي تُوجب الردّ والمقاطعة، فإذا به اليوم يُقرّه بالفعل، ويُسوّغه بالتأصيل، ملبّسًا على القرّاء في مقامٍ يوجب البيان والوضوح .

وقد استشهد في مقاله بعددٍ من أهل العلم الذين رووا عن بعض المبتدعة، لكنّه ركّز على مثالٍ شديد الإيهام، وهو رواية الإمام البخاري عن عِمْران بن حِطّان، ليُلبّس به على غير المتأهّل، ويوهم بجواز التلقّي عن المبتدعة بإطلاق، دون مراعاة الضوابط والشروط التي تقرّرت في كتب الأئمة، بل دون اعتبارٍ لما كان يقرره هو نفسه في مواقفه القديمة من تحريم الأخذ عن أهل الأهواء، ولو لم يكونوا دعاة.

ولسنا هنا بصدد مناقشة أصل المسألة، فقد تقدّم تفصيلها في الوقفة الثانية، وفي الثالثة من كلامه نفسه. وإنما نكتفي بالتنبيه إلى هذا التناقض الصارخ بين تقريراته السابقة وتوجيهه الجديد، ونسجله دليلاً آخر على اضطرابه في التأصيل، ومجافاته للمنهج الذي طالما دعا الناس إليه.

٤. طعنُهُ في السلفيّين بإلصاق التُّهم الباطلة:

لم يكن مقال الروض الأزهر في حقيقته إلا طعنًا مباشرًا في الشيخ لزهر سنيقرة، وتصفيةً حسابيةً ملبّسةً بثوب الدفاع عن المنهج، إذ لم تُوجّه فيه سهام النقد إلى مخالفات عقدية أو أخطاء تأصيلية، وإنما خُصّص الخطاب بكامله للنيل من رجل واحد، بإطلاق تُهم موهِمة، وظنون غير مبرهنة، بعيدةٍ عن مسلك العلماء في التقويم والنصيحة .

فقد رماه الشيخ عبد المجيد فيه –تصريحًا وتلميحًا– بأنه يبيع كتب أهل البدع، ووصفه بأنه مجروح عند المشايخ، وعمَد إلى تصويره بصورة المشتبه في أمره، الملتبس منهجه، المأخوذ عليه في دينه، دون أن يُقدّم في ذلك بيّنةً واضحة، أو حججًا علميةً معتبرة، بل كانت أقواله محمولة على ظاهر الخصومة، لا على موجب النصيحة.[١]

والمفارقة المؤلمة أن من أبرز ما استُخدم في التشويه –أعني مسألة بيع كتب أهل البدع– كان الشيخ جمعة قد دافع عنها بنفسه قديمًا إبّان فتنة "الاحتواء"، حين كانت تُنسب للشيخ لزهر، فكان يراها مما يُعذر فيه، بل يبرّرها من جهة فقه الدعوة وتقدير

١– انظر إلى البيان الأنور في نقد الروض الأزهر [٤/ص٦].

المصالح، فإذا به اليوم يعيدها على وجه التهمة والتشنيع، في انقلابٍ صريحٍ على مواقفه السابقة، وانحرافٍ عن مسلك الاتساق العلمي الذي طالما دعا إليه.

بل الأعجب من ذلك: أن الشيخ جمعة قد بنى هذه التهمة على ما تروّجه مواقع المخالفين، كما بيّنّا ذلك مفصّلًا في الوقفة الرابعة، وهو ما يُسقط دعواه من وجهين: من جهة اعتمادها على مصادر مطعون فيها، ومن جهة مفارقتها لما قرّره هو نفسه من قبل من تحريم تتبع زلات أهل السنة في مواقع الخصوم.[1]

فكيف يُصَدّق قول خَصمٍ في أخيه، ويُتَّخذ ذلك مادة للطعن والتجريح؟!

إن هذا اللون من الطعن الشخصي المُقَنَّع بلغة المنهج لا يخدم الدعوة السلفية، بل يُسيء إليها، ويُضعف هيبتها عند النّاس، ويجعل من الخلافات العلمية بوابةً للقدح في الأشخاص، لا تقويمًا للأفكار، وذاك ما لا يرضاه منصف، ولا يُقرّه عاقل يخاف الله في دينه وإخوانه.

٥. ترويجُهُ لكتبِ المنحرفين ونشرُها:

من أوجه التناقض الصارخ في مقال الروض الأزهر أن الشيخ عبد المجيد جمعة، الذي لم يفتأ يُدين غيره بتهمة "ترويج كتب المنحرفين"، قد وقع هو نفسُه في هذا الفعل، بل روّج بعض كتبهم واعتمد عليها في رواياته العلمية، وعرضها على منصّاته، دون أن يرى في ذلك غضاضة أو تناقضًا.

١- انظر إلى البيان الأنور في نقد الروض الأزهر [٤/ص١٠].

ومن أبرز ما نُشر باسمه واعتمده في التحديث كتابٌ من تحقيق عبد الفتّاح أبي غُدّة[١]، المعروف بشدة عداوته لأئمة الدعوة السلفية، وطعنه الشديد في الشيخ مُحَمَّد ناصر الدين الألباني –رحمه الله تعالى–[٢]. وهو أمر يستوقف الناظر: فكيف يُقبل التحديث من طريق رجلٍ كهذا، ثم يُشنَّع على غيره وهو غير مُشرف عليها مباشرة، ولا يُقرّ كل ما يُعرض فيها؟! وقد صرّح الشيخ لزهر سنيقرة غير مرّة أن المكتبة لا يُشرف عليها بنفسه، وإنما يديرها ابنه، وهي مفتوحة لطلاب العلم، وقال: "من وجد فيها شيئًا فليصلحه"[٣]. فإن بها شبابًا يقبلون النصح نشهد لهم بالخير.[٤]

والمثير للعجب: أنّ الشيخ جمعة، مع كونه يُقيم في البلد نفسه، لم يُعرَف عنه قطّ أنّه وطِئَ المكتبة بقدمه، ولا أنّه بادر أهلها بنصحٍ مباشر، ولا وجّه إليهم كلمةً واحدةً في العلن ولا في السرّ![٥]

بل الأعجب من ذلك: أنّه –على زعمه– كان يأتيه بعضُ الغيورين من خارج العاصمة أيّامَ معرض الكتاب، يُبدون له إنكارهم على مكتبة القدس لبيعها كتبَ أهل البدع، فيردّ عليهم ببرودٍ لافت: الرجل حيّ، اذهبوا وانصحوه! فلا هو أنكر، ولا هو أقرّ، ولا هو نَصَح.[٦]

١– انظر في المرفقات [ص١٩].

٢– (اضغط هنا للاستماع إلى تحذير الشيخ الألباني من أبي غدّة، وتنبيه السلفيين على عدم التلقّي منه).

٣– (استمع لجواب الشيخ لزهر على أسئلة بعض الإخوة من تلمسان حول مسألة بيع كتب أهل البدع).

٤– لأنني على معرفة شخصية وثيقة بالقائمين على المكتبة منذ عام ٢٠٠٨.

٥– انظر في المرفقات [ص٢٠].

٦– (اضغط هنا للاستماع إلى جواب الشيخ جمعة).

أفَيَستقيم –يا شيخُ– أن يرى الصّادق أخاهُ غارقًا في باطلٍ فلا يبادره بنصيحة، ولا يمدّ له يد البلاغ والبيان؟!

٦. وصفُهُ بيعَ كتبِ المنحرفين بالسُّحتِ إطلاقا دون تفصيل:

من أغرب ما جاء في مقال الروض الأزهر وما تفرّع عنه من تعقيبات لاحقة، وصفُ الشيخ عبد المجيد جمعة –عفا الله عنه– بيعَ كتب المنحرفين بأنه "سُحت"، وجَعْلُه ذلك من المنكرات التي تُسقِط العدالة وتُشوّه المنهج، ثم لا يلبث القارئ أن يُفاجَأ بأنّ هذا القائل نفسه قد قام بتحقيق ونشر ستة كتبٍ لمؤلفين من أهل الأهواء والبدع، بعضهم شديد العداوة لأئمة الدعوة، والطعن فيهم.[١]

وهنا يُطرح سؤال مشروع، لا بد من طرحه على الشيخ عبد المجيد نفسه:

- هل المال الذي دخل عليك من بيع تلك الكتب التي حققتها، سُحتٌ كذلك؟
- وهل كنت حينها غافلًا عن وصفك هذا، أم ترى لنفسك ما تُنكره على غيرك؟

وإننا لا نُسقط هذا الطعن على الشيخ كما فعله هو مع غيره، بل نسأله على جهة إلزام المقرّ لا تشنيع المبطل، إذ ليس حالنا كحاله[٢]، فالفارق بيّن بين من يفتح مكتبةً عامة يديرها طلاب علم، ويستقبل فيها النصح والإصلاح، وبين من يقوم بنفسه بتحقيق كتب المنحرفين ثم يُجرّم بيعها إذا كانت في رفّ غيره!

١– (استمع إلى إنكار الشيخ ربيع –شفاه الله تعالى– على جمعة عنايته بتحقيق كتب أهل البدع).

٢– إذ انبرى يومها طلاب العلم –ومنهم كاتب هذه السطور– للدفاع عن تحقيقك لكتب أهل البدع، بناءً على جواز ذلك عند من يرى المصلحة في إحيائها لبيان باطلها والانتفاع بما فيها، كما أفتى الشيخ ابن باز رحمه الله.

وما يزيد الأمر وضوحًا وتناقضًا، أن الشيخ عبد المجيد في رده المذكور قد أنكر تفصيل العلماء السلفيين في التعامل مع كتب أهل البدع، وعدَّه تحيّلًا على المعدوم! رغم أن هذا التفصيل قد قرّره كبار أئمة السنة قديما وحديثا، ومنهم في زماننا الشيخ الفقيه سليمان الرحيلي – حفظه الله تعالى–.[1]

٧. تَغريرُهُ بالسلفيّينَ بتزيينِ أهلِ الانحرافِ والثناءِ عليهم:

من مظاهر الخلل المنهجيّ في الروض الأزهر تزكيةُ الشيخ عبد المجيد جمعة لبعض المنحرفين، والثناءُ عليهم بما يوهم سلامة معتقدهم، مع كتمان حالهم، وتغليف سيرتهم بعبارات من قبيل "السند العالي، وفضيلة الشيخ..."[2]، دون تحذير من انحرافاتهم أو تنبيه إلى ضلالاتهم، في صورة تُغشّ بها عقول المتعلمين، وتُطمس بها معالم المنهج السلفيّ الواضح .

وهذا المسلك يُناقض تمامًا ما كان يقرّره في مواقفه القديمة من وجوب البيان، وخطورة التلبيس، وخيانة السكوت عن الباطل، فأيّ اعتبار يبقى لكلام يُناقضه فِعلُ قائله؟! وأيُّ دعوةٍ هذه التي تُسكت عن الغلاة وتُزيّنهم، ثم تُنسب إلى السلفية؟!

١– (اضغط للاستماع إلى جوابه المفصَّل –حفظه الله تعالى– في حكم بيع كتب أهل البدع).

٢– الشيخ جمعة كان ينكر مسألة تشييخ فركوس ويعدها من التزكيات، بينما لا يُمانع من تشييخ الصوفية رغم انحرافاتهم العقائدية والمنهجية. وهذه من المتناقضات، وتناقضاته جمة كما سيأتي بيانها بإذن الله تعالى في الحلقة القادمة.

٨. التلبيسُ في عرضِ كلامِ السلفِ والمشايخِ:

من أبرز ما يُؤخذ على مقال الروض الأزهر اعتمادُ الشيخ عبد المجيد جمعة على أسلوب التلبيس في عرض أقوال العلماء، وذلك بانتقاءٍ مجتزأ أو تصرّفٍ مخلّ، يُساق لتدعيم مواقفه، ولو على حساب الأمانة العلمية والمنهج السلفي الصريح. وهذه الطريقة – وإن اتخذت مظاهر التحقيق – فهي في حقيقتها صرفٌ للحق عن موضعه، وتلبيسٌ يُضلّ القارئ ويُشوّش عليه فهم الحقائق .

ومن أوضح وأبرز صور التلبيس التي وقع فيها الشيخ عبد المجيد ما فعله عند حديثه عن الإجازات، حيث تعمّد تضخيم المسألة وتغيير وجهتها، مُوهمًا القارئ أنّ الاعتراض موجَّه إلى أصل الإجازة، أو إلى أئمة الدعوة النجدية، فقال: "فهل هؤلاء أعلام نجد الذين قطعوا الفيافي والقفار وركبوا الأخطار... رحلوا من نجد إلى الهند لأجل أخذ شهادة الزور!؟"، ثم ساق أسماءهم بتبجيل، وكأن الاعتراض ينالهم لا غيرهم.[١]

وهذا التلبيس الذي ساقه الشيخ جمعة لأجل تزوير محل النزاع، خلطٌ متعمَّد للحقائق يُراد به تحويل النقاش من نقد الواقع المنحرف إلى الدفاع عن رموز لا خلاف في فضلهم، فيغدو القارئ كأنه بين خيارين: إما أن يقبل هذا الواقع بما فيه من تميع وتحالفات مشبوهة، أو يُتَّهم بالطعن في أعلامٍ لا علاقة لهم بالمقام أصلًا!

١- انظر إلى البيان الأنور في نقد الروض الأزهر [٣/ ص١٣].

٩. الوقوعُ في الكذبِ لتبرير موقفه:

من الجنايات المنهجية في مقال الروض الأزهر وقوعُ كاتبه في الكذب الصريح، حيث نسب إلى بعض العلماء ما لم يقولوه، كل ذلك في سبيل نصرة موقفه، وتزيين مسلكه. ومن أوضح الأمثلة على ذلك:

ادّعاؤه في الحلقة الثالثة أن الشيخ عبد العزيز بن باز –رحمه الله تعالى– طلب الإجازة من الشيخ مُحَمَّد شفيع الديوبندي الصوفي، صاحب المصنفات في التصوف، وهو افتراءٌ ظاهر لا يصحّ .

وقد كذّب هذا النقلَ تلميذُ الشيخ ابن باز، الشيخ علي الشبل، في رسالته اهتمام الشيخ ابن باز بالحديث، حيث قال: "وهذا ما لم ألحظه عليه رحمه الله، كيف وشيخاه: الشيخ سعد بن عتيق، والشيخ مُحَمَّد بن إبراهيم، من العلماء المسندين والمجيزين، ولم يستجزهما الشيخ، فقد سألته عن ذلك! وقد أجازه رحمه الله جَمٌّ من العلماء، ولكن بدون طلب منه، ومنهم الشيخ مُحَمَّد شفيع الديوبندي في مسجد النبي ﷺ، ومع هذا لم يهتم رحمه الله بالاستجازة والإجازة، معللًا ذلك لي لما سألته بأن هذا يشغل الطالبَ عن الاهتمام بالعلم، وأن هذا لا يفيد، والمقصود العلم بالحديث والعمل به"[١].

ولو افترضنا – جدلًا – أن الشيخ جمعة استند إلى مصدر آخر فيه أن الشيخ ابن باز هو من طلب الإجازة، فإننا نقدّم في مثل هذا المقام شهادة الثقة السلفي، الملازم للشيخ، على كلام من لا تُعرَف عدالتُه أو قدح في منهجه، فإن أهل السنة

١– انظر في المرفقات [ص٢١].

يقدمون كلام العدل السني الثقة على من عداه عند التعارض، فكيف إذا كان الثاني من أهل البدع أو ممن عُرف بالخلط والغلو؟!

وهذا المثال وحده كافٍ في بيان خفة مقال الروض الأزهر واضطراب أسلوبه، حين يستبيح فيه صاحبه نسبة الأقوال جزافًا لخدمة موقفه، ولو على حساب الأمانة العلمية والنقل الصحيح.

١٠. سَرِقَةُ شُبَهِ المُنْحرِفِينَ ونِسْبَتُها إلى نَفْسِه:

من الأخطاءِ الفادحةِ في مقالِ "الرَّوضِ الأزهر" أنَّ صاحبَه تبنّى شبهاتِ المنحرِفين، وقرَّرها في قالبِ المخترَع، من غيرِ عزوٍ إلى أصحابِها، فضلًا عن التعقيبِ عليها بالرَّدِّ العلميّ أو التَّحقيقِ المنهجي. وهذا تَصَرُّفٌ يُخِلُّ بالأمانةِ العلميةِ، ويُسوّقُ لمغالطاتٍ قديمةٍ بثوبٍ جديدٍ، مما يزيدُ القارئَ بَلبلةً واضطرابًا .

وقد تجلَّى هذا الخللُ في موضعَينِ ظاهرَين:

أحدُهما: تَبنّيه لما أُشيع من دعوى "السَّرِقاتِ العلميةِ" على الشيخ لزهر، وهي منقولةٌ بنصِّها عن موقع "التصفية والتربية المسروق". ثم أعاد ترويجَها في مقال "الرَّوض" من غير عزوٍ ولا تحقيقٍ، بل زاد على ذلك بأن صوّرها على أنها "مقالٌ علميٌّ" مستقلّ صادرٌ عن الشيخ، والحقيقةُ أنه تعليقٌ موجزٌ كتبه الشيخ على مقالٍ لأحد الإخوة، نُشر في وقتٍ سابق. فاجتمعت له بذلك سيئتان: السرقةُ من موقعٍ لا يثق به، والكذبُ في تحويل تعليقٍ إلى مقال، تهويلًا وتغليطًا.[١]

١- انظر إلى البيان الأنور في نقد الروض الأزهر [٤/ ص٨-٩].

وثانيهما: اعتمادُه على مادَّةٍ منشورةٍ في موقعِ "الأثري الحلبي"، حين استعرض جملةً من طعونِ بعضِ المشايخ في الشيخ لزهر، فجمعها على جهةِ التهويلِ والتَّشويه، مع أنَّ المصدرَ معلومُ الانحرافِ والتلبيس، ولا يُعتمدُ عليه في النقد العلميّ المنهجيّ.[1]

والمُلفِتُ في هذا كلِّه أنَّ الشيخ جمعة لم يُصرِّح بمصادر هذه المعلومات، على خلافِ عادته في التوثيق، مَخافةَ أن يُطعن عليه في مقاله، ويُنكَر عليه فِعلُه، لا سيّما وهو ممن يُشدِّد في النهي عن دخول مواقع المنحرفين، والنظر في كتاباتِهم، ويعدّ ذلك من أبواب الفتنة والانحراف. فهلاَّ طَبَّقَ على نفسِه ما يُشدِّدُ به على غيرِه؟![2]

والعلم عند الله تعالى، وآخِرُ دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله على نبيِّنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبِه وإخوانِه إلى يوم الدِّين، وسلَّم تسليمًا.

...يُتبع، بإذن الله تعالى.

١- المصدر السابق.

٢- سُئل الشيخ جمعة عن هذه الشبهة، فأجاب بقوله: "أنا شاهدتُ هذه الأحداث، ولم أكن في صُلب أبي!". ونحن لا ننكر ذلك، ولكنّ المأخذ عليه إنما هو في استشهادِه بما يُنشَر في مواقع القوم، واعتماده على كلامهم مع ما أضافه إليه من زيادةٍ وتأويل، وهو ما كان يُنكره أشدّ الإنكار على غيره. فلو ألزمَ نفسَه بما يُلزِم به غيره، لما وُجِّه إليه هذا الاعتراض أصلًا.

المرفقات :

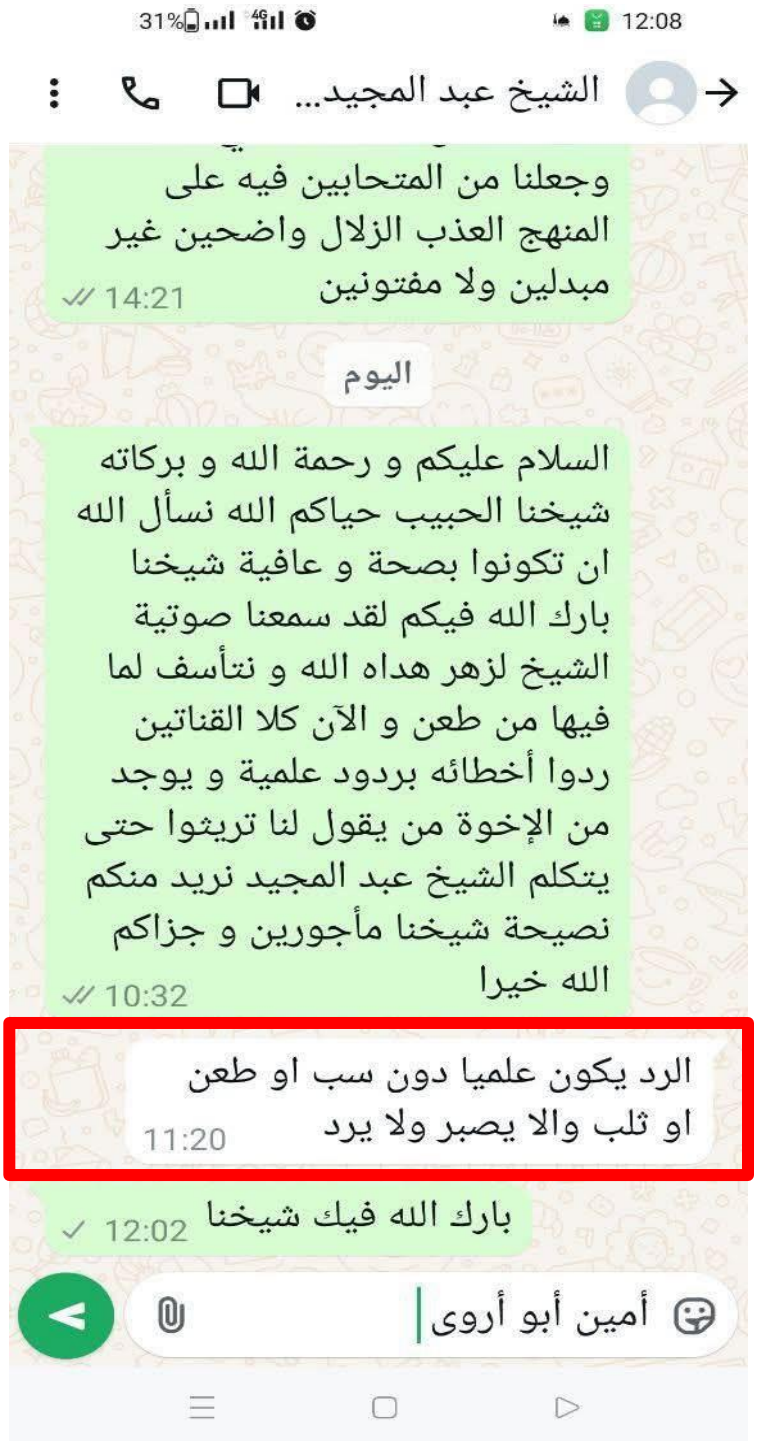
12:08
31%
الشيخ عبد المجيد...
وجعلنا من المتحابين فيه على المنهج العذب الزلال واضحين غير مبدلين ولا مفتونين
14:21
اليوم
السلام عليكم و رحمة الله و بركاته شيخنا الحبيب حياكم الله نسأل الله ان تكونوا بصحة و عافية شيخنا بارك الله فيكم لقد سمعنا صوتية الشيخ لزهر هداه الله و نتأسف لما فيها من طعن و الآن كلا القناتين ردوا أخطائه بردود علمية و يوجد من الإخوة من يقول لنا تريثوا حتى يتكلم الشيخ عبد المجيد نريد منكم نصيحة شيخنا مأجورين و جزاكم الله خيرا
10:32
الرد يكون علميا دون سب او طعن او ثلب والا يصبر ولا يرد
11:20
بارك الله فيك شيخنا
12:02
أمين أبو أروى

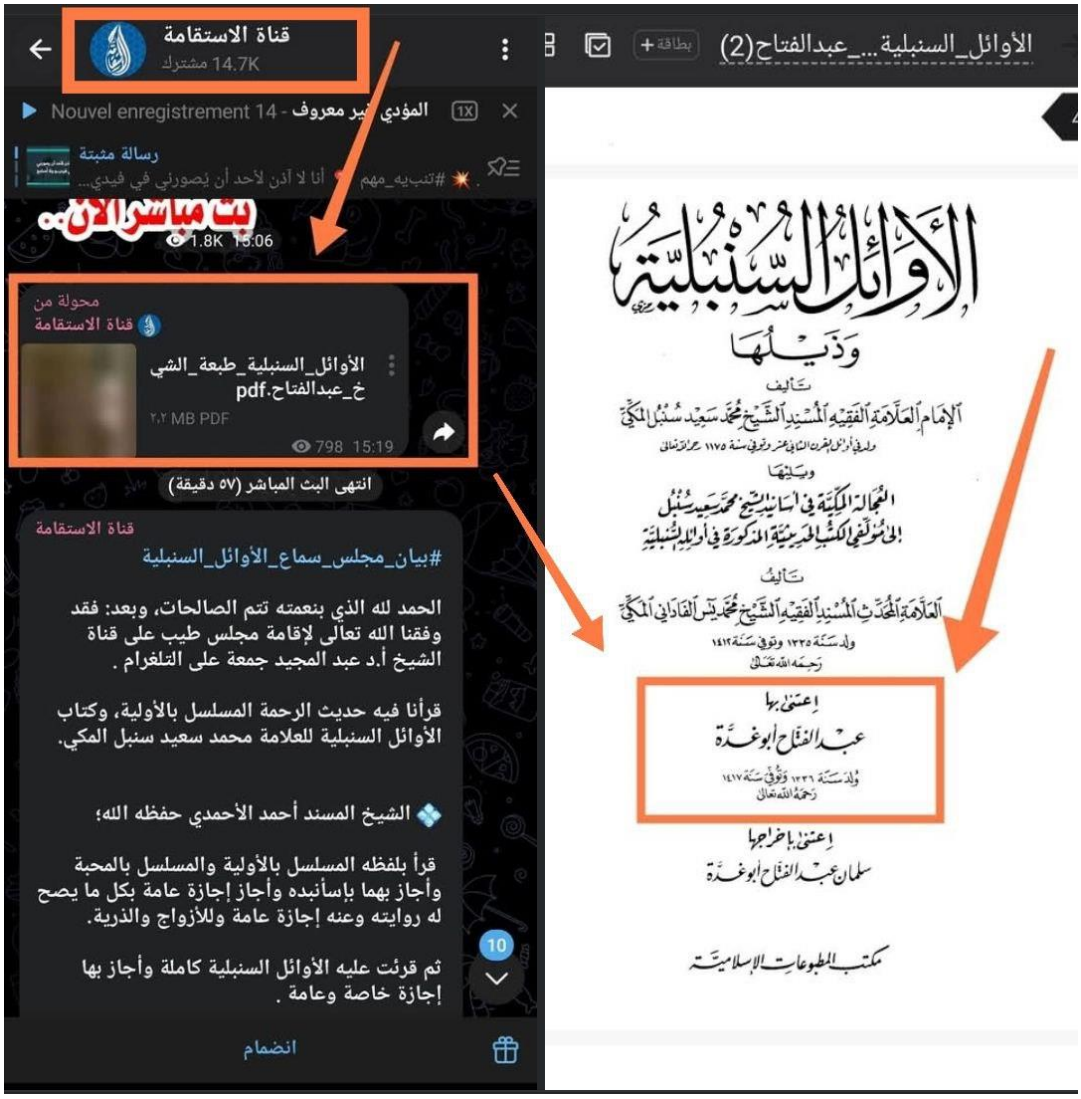
قناة الاستقامة
14.7K مشترك
Nouvel enregistrement 14 - المؤدي غير معروف
رسالة مثبتة
#تنبيه_مهم أنا لا آذن لأحد أن يصورني في فيدي...
بث مباشر الآن
1.8K 15:06
محولة من
قناة الاستقامة
الأوائل_السنبلية_طبعة_الشيخ_عبدالفتاح.pdf
٢٫٢ MB PDF
798 15:19
انتهى البث المباشر (٥٧ دقيقة)
قناة الاستقامة
#بيان_مجلس_سماع_الأوائل_السنبلية
الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد: فقد وفقنا الله تعالى لإقامة مجلس طيب على قناة الشيخ أ.د عبد المجيد جمعة على التلغرام .
قرأنا فيه حديث الرحمة المسلسل بالأولية، وكتاب الأوائل السنبلية للعلامة محمد سعيد سنبل المكي.
الشيخ المسند أحمد الأحمدي حفظه الله؛
قرأ بلفظه المسلسل بالأولية والمسلسل بالمحبة وأجاز بهما بإسأنبده وأجاز إجازة عامة بكل ما يصح له روايته وعنه إجازة عامة وللأزواج والذرية.
ثم قرئت عليه الأوائل السنبلية كاملة وأجاز بها إجازة خاصة وعامة .
10
انضمام
الأوائل_السنبلية_..._عبدالفتاح(2)
بطاقة +
الأوائل السنبلية
وذيلها
تأليف
الإمام العلامة الفقيه المسند الشيخ محمد سعيد سنبل المكي
ولد في أوائل القرن الثاني عشر وتوفي سنة ١١٧٥ رحمه الله تعالى
وذيلها
المجالة المكية في أسانيد الشيخ محمد سعيد سنبل إلى مؤلفي الكتب المدرسية المذكورة في أوائل السنبلية
تأليف
العلامة المحدث المسند الفقيه الشيخ محمد يس الفاداني المكي
ولد سنة ١٣٣٥ وتوفي سنة ١٤١٢
رحمه الله تعالى
اعتنى بها
عبد الفتاح أبو غدة
ولد سنة ١٣٣٦ وتوفي سنة ١٤١٧
رحمه الله تعالى
اعتنى بإخراجها
سلمان عبد الفتاح أبو غدة
مكتب المطبوعات الإسلامية

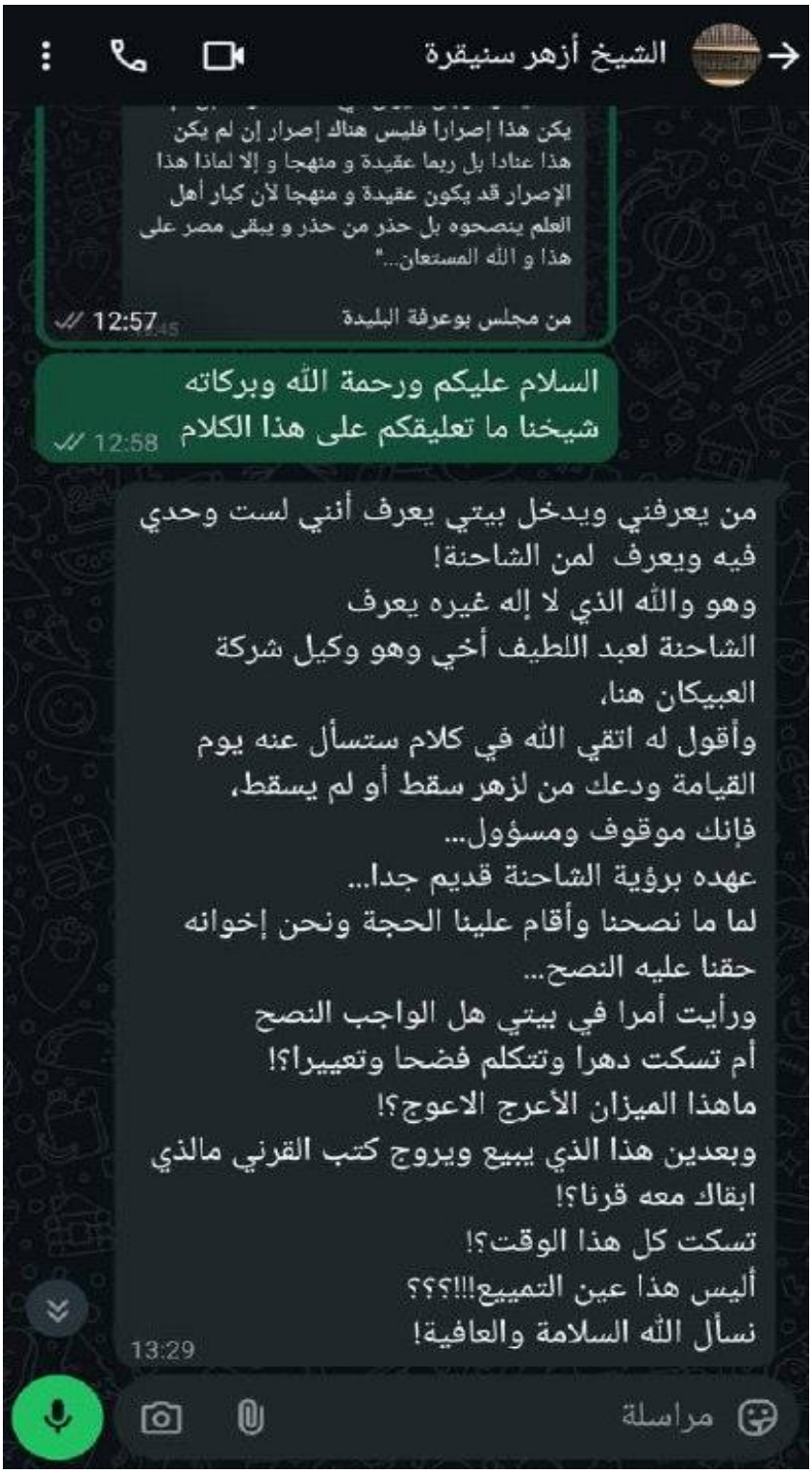
الشيخ أزهر سنيقرة
يكن هذا إصرارا فليس هناك إصرار إن لم يكن هذا عنادا بل ربما عقيدة و منهجا و إلا لماذا هذا الإصرار قد يكون عقيدة و منهجا لأن كبار أهل العلم ينصحوه بل حذر من حذر و يبقى مصر على هذا و الله المستعان..."
من مجلس بوعرفة البليدة
12:57
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
شيخنا ما تعليقكم على هذا الكلام
12:58
من يعرفني ويدخل بيتي يعرف أنني لست وحدي فيه ويعرف لمن الشاحنة!
وهو والله الذي لا إله غيره يعرف الشاحنة لعبد اللطيف أخي وهو وكيل شركة العبيكان هنا،
وأقول له اتقي الله في كلام ستسأل عنه يوم القيامة ودعك من لزهر سقط أو لم يسقط، فإنك موقوف ومسؤول...
عهده برؤية الشاحنة قديم جدا...
لما ما نصحنا وأقام علينا الحجة ونحن إخوانه حقنا عليه النصح...
ورأيت أمرا في بيتي هل الواجب النصح أم تسكت دهرا وتتكلم فضحا وتعييرا؟!
ماهذا الميزان الأعرج الاعوج؟!
وبعدين هذا الذي يبيع ويروج كتب القرني مالذي ابقاك معه قرنا؟!
تسكت كل هذا الوقت؟!
أليس هذا عين التمييع!!!؟؟؟
نسأل الله السلامة والعافية!
13:29
مراسلة

رسالة (اهتمام سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز بالحديث النبوي وأثره في العقيدة)
الدكتور علي بن عبدالعزيز الشبل ص19

هل اعتنى الشيخ بالأسانيد والإجازات ؟:

وهذا مالم ألحظه عليه رحمه الله، كيف وشيخاه: الشيخ سعد بن عتيق والشيخ محمد بن إبراهيم من العلماء المسندين والمجيزين، ولم يستجزهما الشيخ، فقد سألته عن ذلك!

وقد أجازه رحمه الله جمٌ من العلماء، ولكن بدون طلب منه، ومنهم الشيخ محمد شفيع الديوبندي بمسجد النبي ﷺ . ومع هذا لم يهتم رحمه الله بالاستجازة والإجازة، معللاً ذلك لي لما سألته بأن هذا يشغل الطالب عن الاهتمام بالعلم إلى غيره ! وأن هذا لا يفيد! والمقصود العلم بالحديث والعمل به.

ملحوظة:

قد يفهم بعض الناس من عدم حفاوة الشيخ ابن باز بالإجازات المعاصرة، إنكاره لخصيصة هذه الأمة بالإسناد، و«الإسناد من الدين»، وهذا ألبتة ليس بصحيح، بل الإسناد المتصل إلى النبي ﷺ به رُوي كلام الله القرآن، وحديث النبي ﷺ أوضح البيان وهذا الإسناد بتحمله وصيغه وأحواله أنواع، كما قرره الحافظ العراقي في ألفيته:

ثم الإجازة تلي السماعا ونوعت لتسعة أنواعا

هذا وتحفّظ سماحة شيخنا هو على اشتغال المعاصرين بالإجازات وتتبعها والغلو في جمعها والتكاثر بها، وترك الاشتغال بمقاصد تلكم الأسانيد: بالقرآن والسنة حفظاً وتعلماً، ودعوة وعملاً وجهاداً ... ما صار علماً على المبتدعة وأهل الأهواء من الصوفية ومتعصبة بعض المذاهب الفقهية .... فلا بد من التنبه لهذا التفريق، ولابد !